

ب. الإنفاق العام ويشمل الاستثمارات الحكومية في مجالات البنى التحتية وخاصة في الأقاليم التي ترغب الدولة بتوجيه الاستثمارات الصناعية الخاصة نحوها.

ت. السياسات الضريبية بما في ذلك الإعفاءات ونسب الضرائب المتباينة من صناعة لأخرى ومن إقليم لأخر دائمية أو وقتية

ث. المنح والمساعدات المالية في مجالات التدريب وإعداد الكوادر والضمان الاجتماعي والصحي للعاملين.

ج. السيطرة على استعمالات الأرض ومنحها من عدمه هبة أو إيجاراً لصناعة دون غيرها ، أو إقليم دون آخر.

ح. مساعدة المنتجين بطريقة أو أخرى عند تعرض إنتاجهم لمنافسة حادة ، أو لتشجيعهم على التصدير ، إلا أن هذه الإجراءات قلماً يتم اعتمادها ، وقد تعتمد لمدة قصيرة.

إن هذه الإجراءات غير المباشرة التي تعتمدها الدولة قد تعتمد كلاً أو جزءاً ، ويعاد تقويمها لمعرفة فاعليتها بين آونة وأخرى. كما أن عموم هذه الإجراءات قد توقف عند زوال الأسباب التي استدعت اعتمادها ، وخاصة عند عودة الاقتصاد الى عافيته.

2.4.2.7. التخطيط الصناعي في الاقتصاديات المركزية

وتعتمد الدول التي تسود فيها الملكية العامة لوسائل الإنتاج. تكون فيها الحكومات قادرة على توجيه النشاط الاقتصادي عامة والصناعي منه بوجه خاص الوجهة التي ترغبها الحكومات من خلال القوانين الاقتصادية التي تشرعها وتنفذها ، فالحكومة هي المالك للجزء الأكبر من رأس المال المستثمر في الصناعة ، ولها تعود ملكية أغلب منشآت الصناعة ، وهي تختار الصناعة وفروعها ومواقعها. إلا أن القرارات الاقتصادية في هذه الدول ليست متماثلة ، فمنها ما يميل الى المركزية الشديدة ، ومنها ما يعطي مرونة أكبر لمؤسسات

القطاع العام والخاص للعمل ضمن التوجهات العامة للنظام المركزي. وفي هذه الدول توضع الخطط الصناعية مستهدفة تحقيق كل أو بعض الأهداف الآتية:-

أ. القضاء على الأزمات الاقتصادية والمالية.

ب. توفير فرص عمل وتحقيق أهداف اجتماعية أخرى.

ت. تحقيق قدر أكبر من التشابك والتفاعل بين قطاعات الاقتصاد.

ث. الانتفاع من الموارد المتاحة واستثمار ما لم يستثمر منها.

ج. وقد تستهدف الدولة تحقيق ربحية اقتصادية مناسبة أو كفاءة إنتاجية في المشاريع القائمة أو التي ترغب الدولة بإقامتها.

أما الأساليب التي تطبق من أجل تحقيق هذه الأهداف فمنها:-

أ. الخطة القومية السنوية أو الخمسية الخاصة بالمنهاج الاستثماري، وكذلك القرارات المالية والإنتاجية ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي والصناعي.

ب. دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الخاصة بالمشاريع الصناعية المقترحة.

3.4.2.7. التخطيط الصناعي في الدول النامية

تواجه الدول النامية في إطار سعيها للتنمية والتصنيع صعوبات ومشاكل كبيرة ومعقدة تحتاج لتجاوزها حشد جهود ضخمة وخطط اقتصادية كفوءة. ويعتبر التخطيط الصناعي ضرورة ملحة لها عليها اعتماده لتوجيه برامجها التنموية في الميدان الصناعي من أجل اختصار الزمن واستثمار الإمكانيات بعقلانية. وفي هذا الإطار اعتمدت العديد من دول العالم النامية وربما أغلبها أسلوباً ثالثاً من التخطيط يمزج ما بين الأسلوبين السابقين استجابةً للظروف الخاصة التي تتصف بها اقتصادياتها. وفيه تمتلك الحكومات جزءاً كبيراً من وسائل الإنتاج الصناعي أو الحلقات والفروع التي يتردد أو يعجز عن ولوجها القطاع الخاص، فيما يكون

للقطاع الخاص دور هام في امتلاك وإدارة وتشغيل وسائل أخرى للإنتاج الصناعي وفي قطاعات اقتصادية وخدمية أخرى.

وقد تحتكر الدولة بعض فروع النشاط الصناعي وتترك للقطاع الخاص أنشطة أخرى، كما أن الدولة قد تمتلك وتدير المنشآت الصناعية الضخمة والكبيرة فيما يدير القطاع الخاص الأنشطة الصناعية الثانوية والصغيرة والتكميلية. وفي هذا وذاك قد تتنافس الدولة مع القطاع الخاص أو تختلط معه في قطاعات معينة. وهذا يعني أن المساحة المتروكة لعمل القطاع الخاص في الصناعة ليست واحدة في هذه الدول إنما تخضع للاجتهد الذي تراه الدولة.

3.7. التحول نحو القطاع الخاص في الأنظمة الاشتراكية (الخصخصة)

ظل العالم طويلاً منقسماً سياسياً واقتصادياً الى معسكرين رئيسيين: الرأسمالي والاشتراكي، وإذ حصلت دول كثيرة في منتصف القرن العشرين وقبيله وما بعده على استقلالها السياسي، خطت هذه أو بعضها على الأقل باتجاه بناء نموذج سياسي واقتصادي يجمع ما بين النظامين أو يستفيد من تجربة كليهما.

وخلال العقدين الأخيرين من ذات القرن شهد العالم تحولاً واسعاً من القطاع الاشتراكي الى القطاع الخاص وهو ما سمي بـ (الخصخصة).

بدأ التحول تدريجياً إلا أنه اتخذ شكلاً دراماتيكياً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام 1991 وتم سقوط الأنظمة الشيوعية في ألمانيا الشرقية، بولندا، يوغوسلافيا، هنغاريا، بلغاريا، رومانيا وتشيكوسلوفاكيا وأخيراً يوغسلافيا. ومن أجل فهم طبيعة هذا التحول وأسبابه لا بد من العودة الى بداية ظهور النظام الاشتراكي الذي ظهر أولاً كنظام للدولة في روسيا، حيث تم بناء الاتحاد السوفيتي كأحد نتائج الحرب العالمية الأولى، وتلا ذلك استقطاب هذا الكيان لدول أخرى اعتمدت المنهج الاشتراكي كنظام للاقتصاد والمجتمع.

الفصل السادس

تصنيف الصناعات وتوزيعها الجغرافي